اثر العدالة الاجتماعية على الامن الاسري

م. م: ايمان عباس العباسي

جامعة بابل

iman.93ab@gmail.com

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع العدالة الاجتماعية ودورها في حماية الاسرة باعتبارها من القضايا الراهنة التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين. ويرجع ذلك إلى كونها تمثل تحديًا عالميًا تواجهه الأسرة والمجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع العراقي بشكل خاص.

وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الماسة اليوم إلى ترسيخ قيمة العدالة الاجتماعية، التي تُعد حجر الأساس في حماية الفرد والمجتمع. وتتجلى أهمية العدالة في العلاقة الوثيقة التي تربطها بأمن الاسرة واستقرارها، حيث تساهم بدرجة كبيرة في تشكيل شخصية الفرد وضمان حمايته.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تقديم رؤية تحليلية حول الموضوع، واقتراح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ ثقافة الوعي الإيجابي في الاسرة لمواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار والتطور الحضاري.

الكلمات المفتاحية:

العدالة - العدالة الاجتماعية - الدور - الاسرة - حماية الاسرة

abstract

The focus on this issue is to highlight the issue of social justice in family protection, given its widespread professional interest. This represents a

global challenge facing families, Arab societies in general, and Iraqi society in particular.

Within these challenges, there is a pressing need today to instill the value of social justice, which represents the foundation for protecting individuals and society. The importance of justice is evident in North Texas, a county characterized by family security and stability, as it contributes significantly to shaping personal character and protecting individuals.

The researcher in this study uses descriptive models with the aim of providing an analytical perspective on the topic, proposing a set of widespread solutions that contribute to promoting social justice, and instilling a motivational awareness within families to confront the challenges of restriction and cultural development.

:Keywords

Justice – Social Justice – Role – Family – Family Protection

المقدمة:

تعدّ العدالة من القيم الإنسانية الراسخة، الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، فقد وُجدت منذ فجر البشرية كحاجة فطرية مغروسة في وجدان الإنسان. ومنذ اللحظات الأولى لنشأة المجتمعات، أدرك الإنسان أهمية العدالة، فاحتضنها، وأقرّ بها، وجعلها أساساً للقوانين والأنظمة التي تنظم حياته. ولهذا السبب، تبنّى المصلحون على مرّ العصور، بل وحتى الأنبياء والرسل، مبدأ العدالة كهدف سام يسعون إلى ترسيخه في الأرض.

وقد جاء الأمر الإلهي واضحاً وصريحاً بشأن العدالة، فقال تعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل: 90]،

وقال على لسان نبيه الكريم:

﴿ وَأَمْرٌ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى: 15]،

كما أمر المؤمنين بها في قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: 58].

ومن أبرز مقاصد العدالة المحافظة على الأسرة، التي تُعدّ اللبنة الأولى في بناء المجتمع. فتماسك الأسرة واستقرارها هو أساس أمن المجتمع واستمراره، وأي خلل في هذا البناء ينعكس ضعفاً ووهناً على الكيان الاجتماعي بأكمله. ولهذا، يبدأ تحقيق العدالة عبر تشريعات وقوانين تُنصف كل فرد، وتجعل من العدل قضية محورية تستحق العناية والاهتمام.

مشكلة الدراسة:

هل هناك علاقة تفاعلية بين العدالة الاجتماعية، والأمن الأسري؟ بمعنى هل للعدالة الاجتماعية تأثير في الأمن الأسري؟ وتطرح تساؤلات أخرى: كيف تتحقق العدالة الاجتماعية؟ وما أهميتها على المجتمع بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة؟

أهداف الدراسة:

- توضيح دور العدالة الاجتماعية في استقرار الأسرة، وأمنها.
- بيان معنى العدل، وأهميته.
- كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية.
- بناء تصور متكامل لمفهوم الأمن الأسري.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم العدالة في الجانب الاجتماعي، خصوصاً في ظل ما تشهده الأسر والمجتمعات اليوم من اضطرابات وتفكك، سببه غياب العدالة أو ضعف تطبيقها. فالعدل هو ميزان الله في الأرض، وبه تستقيم الحياة، ويُحفظ الأمن، ويقل الفساد، ويؤدي الناس واجباتهم تجاه خالقهم ومجتمعاتهم. أما حين يختل هذا الميزان، تتفاقم الأزمات النفسية والاجتماعية، وتتفجر الصراعات والثورات، مما يؤدي إلى دمار المجتمعات، وخسارة الدنيا والدين معاً.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي: وهو القيام بوصف وتحليل المعلومات التي تم جمعها من المصادر المكتوبة.

خطة البحث:

المبحث الاول: ماهية العدالة الاجتماعية

المطلب الاول: مفهوم العدالة الاجتماعية

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية في الفكر الرأس مالي والاشتراكي

المبحث الثاني: اثر العدالة الاجتماعية على الامن الاسري

المطلب الاول: تعريف الامن الاسري ومقوماته

المطلب الثاني: اثر العدالة الاجتماعية على الامن الاسري

المبحث الاول

ماهية العدالة الاجتماعية

مما لاشك فيه ان العدالة الاجتماعية في الدول والمجتمعات ،اصبحت ذات اهمية بالغة وشغلت مجالاً واسعاً من مجهودات مختلف الاطراف على المستوى الدولي والوطني على مر العصور والازمنة ،ولم تاتي هذه الاهمية فجأة بل كانت نتيجة لما مر به البشرية من ظلم اجتماعي ومايعانيه العالم من امراض ،وعلى ذلك قسمنا هذا البحث الى مطلبين يتخصص الاول بمعرفة مفهوم العدالة الاجتماعية ، والمطلب الثاني العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي والرأس مالي.

المطلب الاول

مفهوم العدالة الاجتماعية

ان محاولة تحديد المدلول العلمي للعدالة الاجتماعية ، يثير الكثير من المشاكل والصعوبات حيث ان العدالة مفهوم ذاتي وغامض ونسبي، وبذلك سيتم التطرق لتعريفه لغة واصطلاحاً في الفرع الاول ،امغا ابفرع الثاني سيتناول مفهوم العدالة الاجتماعية بصورة عامة.

أولاً: العدالة في اللغة

لم يميز اللغويون بين مفهومي "العدل" و"العدالة"، حيث اعتبروا العدالة من مشتقات مادة (ع د ل)، فجاءت تحمل ذات الدلالات والمعاني.

تشير مادة "عدل" إلى المثل والنظير، كما في "العدل" و"التعديل". أما "الاعتدال" فهو التوسط بين حالتين، سواء من حيث الكم أو الكيف، ويقال: "كل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أُقيم فقد عُدِل" (1)

العدل ضد الجور، فيقال: "عَدَلَ عليه في القضية فهو عادل"، و"بَسَطَ الوالي عدله ومعدلته"، و"فلان من أهل المعدلة"، أي من أهل العدل.

قال الأخفش: "العدل بالكسر يعني المثل، أما العدل بالفتح فهو مصدر، كأن تقول: عدلت بهذا عدلاً حسناً، ويُجعل اسماً للمثل لتمييزه عن عدل المتاع". ومثل ذلك قولهم: "امرأة رزان"، و"عَجَز رزين" (2).

العدل هو ما تستقيم به الأمور في النفوس، ويُعدّ نقيضاً للجور؛ فيقال: "عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاء" (3).

ثانياً: مفهوم العدالة في الاصطلاح

عرفها الجرجاني بأنها: "الاستقامة على طريق الحق، بالابتعاد عن المحظورات الدينية"، واعتبر "العدل" هو التوازن بين طرفي الإفراط والتفريط (4).

1 الفيروز ابادي، القاموس المحيط، 4/13.

2 اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، ص1760/1761.

3 ابن منظور، لسان العرب، 2/2838.

4 الجرجاني، التعريفات، ص124.

أما ابن عطية، فعرف العدل بأنه: "القيام بكل ما فرضه الله من عقائد وشرائع، والتعامل ببسر مع الناس، عبر أداء الأمانات، وترك الظلم، والحرص على الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه"⁽¹⁾.

وذهب محمد عمارة إلى أن العدل في المفهوم الإسلامي هو نقيض الجور والظلم، ويمثل جوهر فلسفة الإسلام وخصائص حضارته، التي تقوم على الوسطية والتوازن، بما يحقق الإنصاف في إعطاء كل إنسان حقه وأخذ ما عليه⁽²⁾.

ويلاحظ من هذه التعريفات أن أصحابها متفقون على أن العدل والعدالة يمثلان التوسط، والإنصاف، ونقيض الظلم والجور. ومن خلال تتبع نصوص الوحيين وفهم أحكامهما، نجد أن العدل والاعتدال من أبرز خصائص الإسلام وصفات المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]

وفي موضع آخر:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]

وقد مدح الله أمة محمد صلى الله عليه وسلم لما تميزت به من التوسط والاعتدال، في مقابل الغلو والتفريط اللذين وقعت فيهما الأمم السابقة، مثل اليهود والنصارى.

الفرع الثاني

مفهوم العدالة الاجتماعية

تعدّ العدالة من القيم التي تتفوق في شمولها وعمقها على مفاهيم أخرى قريبة منها كالحرية والمساواة، إذ تتميز بعدم وقوفها عند حد معين. فالناس قد يطالبون بمزيد من الحرية، لكنهم قد يضطرون إلى تقييدها عندما تهدد بالتحول إلى فوضى أو ظلم. أما العدالة، فلا يمكن التوقف عن السعي نحو تحقيقها؛ فهي هدف لا يعرف الاكتمال، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي بلوغ حدّ

¹ ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/415.

² محمد غمارة، الإسلام وحقوق الانسان، ص49.

الإشباع في ممارستها. ومن هنا، تُشكّل العدالة الإطار الأشمل الذي ينسّق العلاقة بين الحرية والمساواة ويضمن التوازن بينهما⁽¹⁾.

رغم ذلك، فإن الظلم لازم الوجود الإنساني منذ بدايته، فقد نشأت الفوارق بين البشر نتيجة الملكية الفردية والمصالح الذاتية، خاصة مع الانتقال من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المنظمة. ومع هذا التحول، اختفت المساواة تدريجيًا، إذ استحوذ بعض الأفراد على الأراضي واستغلوا غيرهم، ثم تطورت قوانين تحمي مصالحهم وتُكرّس الفروق المادية بين الفئات، والتي تحوّلت بدورها إلى فوارق معنوية راسخة. وقد دفع الإنسان ثمنًا باهظًا لهذا التطور الاجتماعي والاقتصادي، إذ أدّى تقسيم العمل وتقدّم المهارات إلى تفكك الروابط الإنسانية، وأصبح التراكم في الثروة الاجتماعية غالبًا ما يعني زيادة في فقر الإنسان⁽²⁾، بسبب غياب التوزيع العادل لها.

ومنذ العصور القديمة، كانت العدالة حاضرة كرمز ومطلب إنساني جوهري في الأساطير والفنون والعمارة، تعكس توق الإنسان إلى نظام عادل يعبر عن كينونته ووجوده الحقيقي⁽³⁾.

ومن الناحية التاريخية، يُعتبر سكان وادي الرافدين من أوائل من وضعوا تشريعات قانونية للعدالة. فالقوانين العراقية القديمة سبقت مثيلاتها في الحضارات الفرعونية واليونانية والرومانية بعدة قرون⁽⁴⁾. وقد شكّل الإنسان العراقي القديم تصورات عن العدل والظلم ضمن فهمه للكون والآلهة والإنسان، مما يدل على مركزية هذا المفهوم في الحضارة منذ نشأتها الأولى

لقد ارتبط النظام بالعدالة كما ارتبطت بها كل القيم الخيرة، في حين اقترن الظلم بالفوضى مثلما التصقت به كافة القيم الشريرة. ولما كان إنسان وادي الرافدين قد أدرك صلة الشمس بالحياة ونشاطاتها المختلفة، فقد اعتبرها رمزًا للحق والعدل، وكاشفة للغموض، ومظهرة للحقائق. ولذلك، فقد جعل إله العدالة هو نفسه إله المعرفة، وكان يُحتفى به كل يوم عشرين من كل شهر في عيد

¹ أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمان، 1988، ص 186.

² ارسنت فيشر، الاشتراكية والفن، ترجمة اسعد حليم، بيروت، دار القلم، 1980، ص 68-69.

³ بول يتلش، الحيب والقوة والعدالة، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص 30-48.

⁴ يوسف حبي، الانسان في ادب وادي الرافدين، بغداد، سلسلة موسوعة الصغيرة، 1980، ص 58.

مخصص لإله العدالة "شمش"، الذي أنجب ولدَيْن هما "كيتو" و"ميتسارو"، ويعنيان العدالة والحق⁽¹⁾.

غير أن هذا المفهوم للعدالة ظل مرتبطاً بإرضاء الإنسان للآلهة، فإن حصل على العدالة، فذلك لأنها تفضلت بها عليه، لا لأنه يستحقها. أما فكرة أن "العدالة حق لكل إنسان"، فلم تبدأ بالظهور إلا في الألف الثاني قبل الميلاد، حين بدأت تتبلور مع ظهور شرائع حمورابي⁽²⁾، حيث صرّح هذا الملك البابلي، الذي حكم بين عامي (1792 - 1750 ق.م)، في مقدمة شريعته أن الآلهة قد بعثته ليقوم العدل في الأرض، ويزيل الشر والفساد من بين الناس، وينهي استعباد القوي للضعيف، وليشرق العدل كالشمس من أجل خير البشر، وينشر الخير فيضاً وعطاءً⁽³⁾.

ومنذ ذلك العصر بدأ الناس يشعرون أن العدالة ليست منّة من الآلهة، بل حق مشروع لكل إنسان. لكن هذه النظرة اصطدمت بتصوّر الناس آنذاك لطبيعة الحياة، فظهرت مشكلات وجودية عميقة، أبرزها تبرير الموت، والمفارقة المتمثلة في معاناة الإنسان الفاضل رغم فضيلته. وقد عكست "ملحمة جلجامش"، التي كُتبت في بدايات القرن الثاني قبل الميلاد، هذا الإحساس العميق بالألم والمأساة، فجاءت بمثابة تعبير عن احتجاج داخلي وشعور بالظلم، نابع من الوعي المتنامي بحقوق الإنسان ومطالبته بالعدالة.

أصبحت هذه التساؤلات الأخلاقية — التي اتسمت بطابع استنكاري وتبشيري في آنٍ معاً — نقطة انطلاق رئيسة للأديان والفلسفات والمذاهب الفكرية، التي حاولت لاحقاً تفسير مفهوم العدالة، واستكشاف غاياتها وطرق تحقيقها. ورغم أن الإنسان ظل عبر العصور يعترف بعجزه عن تحقيق العدالة الكاملة، إلا أن التاريخ البشري يمكن اعتباره تاريخاً للصراع ضد الظلم، وسعيًا دائماً لفرض معيار موحد للعدالة. فقد ظل الإنسان، في كل زمان ومكان، يطلب العدالة، معبّراً عن ذلك بكل ما أوتي من وسائل، من أبسط الألفاظ إلى أعمق الأفكار، ومع ذلك بقي هذا المعيار عصياً على التحديد أو الاتفاق.

¹ عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1981، ص538.

² نادية فرحان زامل السوداني، العدالة الاجتماعية في حكم علاقات العمل (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة النهدين، 2012، ص9.

³ جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة قانونية مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص122.

المطلب الثاني

العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي والاشتراكي

سوف نتناول في هذا المطلب العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي في الفرع الاول، والفكر الاشتراكي في الفرع الثاني.

الفرع الاول

أولاً: العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي

يُعرّف الفكر الرأسمالي بأنه نتاج المبادئ التي نادى بها الثورة الفرنسية، وهو يقوم على النزعة الفردية ويُعلي من شأن الحريات العامة، مثل الحرية الاقتصادية والسياسية. كما يركز هذا الفكر على المساواة، إذ يمنح الأفراد حقوقاً يُفترض أنها سابقة على وجود الدولة، ويعتبر أن حماية هذه الحقوق هي الغاية الأساسية من وجود الدولة⁽¹⁾.

ومع تعرّض النظام الرأسمالي لأزمات اقتصادية واجتماعية متتالية، اضطرت الدولة للتدخل لدعم الطبقات الفقيرة. إلا أن هذا التدخل لم يكن بدافع تحقيق العدالة الاجتماعية في ذاتها، بل جاء لحماية الأسس الرأسمالية، والتي تؤمن بأن الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحافز الربح كفيلا بتحقيق العدالة والتوازن تلقائياً بين الإنتاج والاستهلاك.

وتُوصف العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي بأنها عدالة ضمنية، مادية، نسبية، ومحدودة. إذ يغلب على الفكر الرأسمالي الطابع الحيادي تجاه الجوانب الأخلاقية والروحية، نتيجة لطابعه العلماني. كما أنه يتيح الحرية الاقتصادية بشكل غير مقيد، بما يضمن تحقيق أعلى قدر من الإشباع للحاجات المادية، وهو ما قد يؤثر سلباً على المجتمع في مجالات عدة⁽²⁾.

ويُنظر إلى العدالة الاجتماعية في الرأسمالية من منظور فردي، حيث تركز على مصالح طبقة معينة تتمتع بالتمكين الاقتصادي. وعلى الرغم من الدعوة إلى المساواة بين الأفراد نظرياً، إلا أن التطبيق العملي يعكس تمييزاً واضحاً لصالح الفئات المالكة. فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

¹ ثروت البدري، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، ÷1/184.

² خميس محمد هارون أبو بكر، العدالة الاجتماع 8ية كأحد ركائز البنيان المالي في الشريعة الاسلامية وفي الانظمة الوضعية، ص31

تنتج تفاوتاً واسعاً في توزيع الثروة والدخل، لا بسبب اختلاف الكفاءات والقدرات الفردية فقط، بل نتيجة تمركز الثروة بيد فئة محدودة من المجتمع، واستمرار هذا التمركز من خلال التوارث الطبقي.

كما يؤدي هذا التمركز إلى بروز ظاهرة الاستغلال الرأسمالي، التي تعتمد على نظام العمل المأجور، بالإضافة إلى صور أخرى من الاستغلال، مثل الاحتكار والمضاربات في الأسواق المالية والعقارية⁽¹⁾.

ومن هذه الرؤية تتبثق مجموعة من المبادئ التي تُشكّل الأسس الجوهرية للنظام الرأسمالي، وعلى رأسها: الملكية الفردية، الحرية الاقتصادية، وحافز الربح⁽²⁾.

الفرع الثاني

العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي

تقوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي على أسس مادية نابغة من الظروف التاريخية والاجتماعية التي نشأ فيها هذا الفكر. فقد جاءت الاشتراكية كرد فعل على التحريف الذي لحق بالدين المسيحي، والصراع الطويل بين العقل والدين، إلى جانب ما عانته أوروبا من مظالم اجتماعية وقسوة في التعامل بين الطبقات. وقد أدى ذلك إلى نفور الناس من الدين وظهور الفكر العلماني والمادي، حيث سعى مفكرو النهضة إلى إقصاء الدين تماماً عن المجالين الفكري والاجتماعي، واتخذوا موقفاً عدائياً من الكنيسة ومنهجها الفكري، مما جعل النهضة الأوروبية تقوم على أسس مادية بحتة⁽³⁾.

من الناحية الاجتماعية، تسعى الاشتراكية إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الأفراد من خلال إزالة الفوارق الطبقيّة. أما اقتصادياً، فهي تدعو إلى القضاء على النظام الرأسمالي، وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وتجنب مبدأ المنافسة، إذ تُعد الرأسمالية العدو التقليدي للطبقة العاملة. وترى الاشتراكية أنه من الضروري تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية جماعية أو اجتماعية، لمنع استغلال أصحاب رؤوس الأموال للعمال. وقد وصف الاشتراكي الإنجليزي "سدني ويب" الرأسماليين

¹ مرتاد دياني، اتساق الحريات الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، معالم النموذج الليبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي، ص 8-9.

² حمدي جمدي النشار، النظم الاقتصادية، ص 32-34.

³ خميس محمد هارون أبو بكر، مصدر سابق، ص 28.

بأنهم "طفيليات اجتماعية" تعيش على جهد الآخرين، مطالبًا بنزع ملكيتهم لصالح المجتمع باعتبارها غير مشروعة.

وبناءً على ما سبق، فإن العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، مع تدخل محدود للدولة. بينما في الفكر الاشتراكي، تُبنى العدالة على الملكية الجماعية للثروات، ويُمنع الأفراد من احتكارها. أما في الإسلام، فقد جاء التنظيم الاجتماعي والاقتصادي متوازنًا؛ فهو يضمن حرية الأفراد في الكسب، وفي الوقت ذاته يمنح الدولة الحق في التدخل لتنظيم هذا النشاط بما يحقق مصلحة الجميع، دون تعارض بين الفرد والمجتمع، بل في إطار من التكامل والتوازن.

المبحث الثاني

أثر العدالة الاجتماعية على الأمن الأسري

يعدّ مفهوم الأمن الأسري من المفاهيم الجوهرية التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الاجتماعية والقانونية، نظراً لارتباطه الوثيق بالصحة النفسية والاستقرار النفسي للأفراد. فالأمن يُعدّ من الحاجات الأساسية التي يسعى إليها الإنسان، شأنه في ذلك شأن الحق في الحياة والتنقل وغيرها من الحقوق الأساسية. وفي المقابل، فإن انعدام الأمن يعرقل قدرة الفرد على تحقيق تطلعاته ويحدّ من مشاركته الفاعلة في المجتمع، وعلى ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول التعريف بالأمن الأسري وابعاده والمطلب الثاني أثر العدالة الاجتماعية على الأمن الأسري وهو محور البحث في هذه الدراسة..

المطلب الأول

مفهوم الأمن الأسري ومقوماته

الأمن هو الشغل الشاغل للجميع ، فهو مطلب جماعي للدول والمنظمات والجماعات والأسر والأفراد لأنه أساس الحياة وشرائها النابض فهو سر النهضة والتنمية وركيزة الاستقرار والطمأنينية، وبذلك قسمنا هذا المطلب إلى التعريف بما هو الأمن الأسري وابعاده بوصفه مؤسسة محورية في المجتمع وبذلك قسمنا المطلب إلى فرعين الأول التعريف بالأمن الأسري ومقوماته وفي فرع ثاني ابعاد الأمن الأسري على المجتمع..

1: الاختيار السليم لشريكي الحياة الزوجية، والذي يجب أن يُبنى على أسس دينية وأخلاقية راسخة. فقد أشار النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى معايير الاختيار بقوله: "تُكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها؛ فاظفر بذات الدين تربت يداك" (رواه البخاري ومسلم). وقد أكد العديد من الفقهاء على أهمية الكفاءة بين الزوجين من حيث الدين، والعلم، والنسب، لما لذلك من أثر في تحقيق الانسجام بينهما وقدرتهما المشتركة على مواجهة تحديات الحياة الأسرية.

2: التنشئة الاجتماعية السليمة، وتُعدّ من أبرز وظائف الأسرة، حيث تقوم الأسرة منذ مراحل الطفولة المبكرة بتعليم الفرد القيم، والتقاليد، والأعراف السائدة في المجتمع، وإدماجه في الإطار الثقافي الذي ينتمي إليه، مما يُسهم في تشكيل شخصيته وفقاً لضوابط اجتماعية متفق عليها.

الفرع الثاني

أبعاد الأمن الأسري بوصفه مؤسسة محورية في المجتمع

إن تحقيق الأمن الأسري بأعلى مستوياته يستدعي استيفاء مجموعة من الأبعاد التي تسهم في المحافظة على تماسك الأسرة واستقرار بنيتها الوظيفية كمؤسسة فاعلة في البناء الاجتماعي. ويمكن تلخيص هذه الأبعاد على النحو الآتي:

1- البعد العقدي والفكري: يتمثل هذا البعد في حماية الأسرة من التيارات الفكرية والسلوكية المنحرفة أو الدخيلة على المجتمع، ووقايتها من الآفات الاجتماعية كالعنف والتطرف، مع ترسيخ مبادئ حرية التعبير وإبداء الرأي في إطار من التوازن والمسؤولية، بما يعزز مناعة الأسرة الفكرية والعقدية.

2- البعد النفسي: يُعد الاستقرار النفسي لأفراد الأسرة أساساً في تحقيق الأمن الأسري، إذ إن التماسك العاطفي والاجتماعي بين أفراد الأسرة يسهم في الوقاية من الاضطرابات النفسية، ويعزز الصحة النفسية التي تُعد من أهم متطلبات تحقيق الأمن الأسري.

3- البعد الصحي: يشير إلى وعي الأسرة بأهمية الثقافة الصحية، من حيث التغذية السليمة، ومخاطر التدخين وتعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات الضارة، مما يسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والممارسات الإجرامية.

4- البعد البيئي: يتمثل في توفير بيئة نظيفة وصحية تعزز شعور الفرد بالأمان والاستقرار النفسي، حيث إن تلوث البيئة وتردي ظروفها ينعكسان سلباً على الصحة النفسية والمزاج العام لأفراد الأسرة.

5- البعد الاقتصادي: يركز على أهمية تمكين أفراد الأسرة، وخصوصاً فئة الشباب، من خلال توفير فرص عمل تحقق لهم مستوى معيشياً كريماً، مما يدعم استقرارهم المادي والمعنوي، ويحدّ من مسببات الانحراف الاجتماعي.

المطلب الثاني

اثر العدالة الاجتماعية على الامن الاسري

لم يشهد التاريخ البشري نظاماً يضاها في عدالته وعدالته الاجتماعية النظام الإسلامي، الذي ضمن لكل فرد من أفراد المجتمع - على اختلاف أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم - حياة كريمة خالية من مظاهر الظلم والحرمان. وقد تحقق ذلك من خلال ضمان حد الكفاية لكل إنسان، سواء في الغذاء أو الملبس أو المأوى، حتى وإن عجز عن تحصيلها بنفسه بسبب مرض أو عجز بدني أو فقر أو تقدم في السن.

فالحق الأساسي لكل مواطن - كما أقره الإسلام - أن تتوفر له ضروريات الحياة التي تضمن له الكرامة الإنسانية: طعام يسد جوعه، ومسكن يقيه حر الصيف وبرد الشتاء، ولباس يستر جسده، ودواء يعالج مرضه، وعمل يكفل له ولأسرته العيش الكريم.

وهذه الحاجات كانت مكفولة لآدم عليه السلام في الجنة، كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى * إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: 117-119]. غير أن الخروج من الجنة كان يعني تحمّل الإنسان عبء الكدّ والعمل لتوفير هذه الضرورات بنفسه.

وقد جاء الإسلام، برسالته الخاتمة المتمثلة في بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ليؤسس مبدأ العدالة الاجتماعية، والتي تُعد من الركائز الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي، لا سيما داخل الأسرة بوصفها النواة الأولى في بناء المجتمع. فالعدالة الاجتماعية تتيح للأفراد حياة مستقرة تُمكنهم من تذوق طمأنينة الدنيا، قبل نعيم الآخرة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن: 46].

ومن خلال دراسة النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية، يتبين أن العدالة الاجتماعية ترتكز على جملة من المبادئ الأساسية، سنتطرق لها في فرعين الأول التوزيع العادل للثروة، والفرع الثاني ضمان الحاجت الأساسية للفرد و تحقيق قاعدة الرفاه في المجتمع

الفرع الاول

التوزيع العادل للثروة

يُعد هذا المبدأ من الدعائم الجوهرية للعدالة الاجتماعية في الإسلام، وقد حذر القرآن الكريم من تركز الثروة في يد فئة دون غيرها، حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]. فالمال في التصور الإسلامي هو ملك لله تعالى، والإنسان ما هو إلا مستخلف فيه، ومسؤول عن طريقة إنفاقه وتوزيعه. وأي خلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إنما هو نتيجة لسوء التصرف في المال، مما يمثل انحرافاً عن مبدأ الاستخلاف الذي أقره الإسلام.

وهذا لا يرضي الله تعالى⁽¹⁾، غير أن ذلك لا يعني وجوب المساواة التامة في الانتفاع بالأموال، إذ إن القدرات والمواهب بين الناس متفاوتة، وهذا يقتضي تفاوتاً في الأرزاق واختلافاً في نصيب كل فرد منها. وقد أقر الإسلام هذا التفاوت بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: 71]. وهذا التفضيل لحكمة إلهية، فهو وسيلة لتكامل المجتمع، إذ يُسخّر بعض الناس لخدمة الآخرين⁽²⁾، شريطة تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال توفير فرص متكافئة للجميع دون تمييز على أساس النسب أو الجنس أو الانتماء⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق، فإن الإسلام يقر بحق الأفراد في الانتفاع بالمال، ويرفض احتكار الثروة وتكدسها في أيدي قلة من الناس. ويتضح هذا في حادثة إجلاء بني النضير من المدينة المنورة، حيث لم يقع قتال بل تم الصلح، فصار الفيء لله ولرسوله، وقام النبي صلى الله عليه وسلم بتوزيعه على المهاجرين، مستثنياً رجلين فقيرين من الأنصار⁽⁴⁾. وقد بين الله الحكمة من هذا التوزيع بقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، وذلك لتقليص الفجوة الاقتصادية بين فقراء المهاجرين وأثرياء الأنصار. فبهذا التصرف الحكيم أعاد النبي التوازن الاجتماعي، وساهم في استقرار المجتمع وتآلف قلوب أفرادها، إذ إن حصر المال في يد فئة محدودة

¹ عبد القادر عودة، المال والحكم في الإسلام، ص39.

² عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير كريمة الرمن في تفسير كلام المنان، ص765.

³ سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص50-52.

⁴ ابن هشام، السيرة النبوية، 2/190-192.

يؤلّد الحقد والفساد، ويفسد الأغنياء بالترف، ويدفع الفقراء إلى التعدي على القيم، مما يهدد الأمن والاستقرار ويزرع الخوف والفوضى⁽¹⁾.

الفرع الثاني

ضمان الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق قاعدة الرفاه في المجتمع

أولاً: ضمان الحاجات الأساسية للأفراد.

لقد اعتبر الإسلام أن الأمن، والصحة، والتعليم من الحاجات الأساسية التي توازي القوت في أهميتها. وقد تجلّى تحقيق الأمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته من خلال الجهاد والغزوات التي حفظت الأمن الخارجي، بينما تكفلت الدولة بضمان الأمن الداخلي عبر تطبيق العقوبات الشرعية على المعتدين والمنحرفين.

أما التعليم، فقد شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بالغيث النافع، كما جاء في حديث رواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه، قال فيه رسول الله ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث أصاب أرضاً، فكان منها نقيّة قبلت الماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً». فذلك مثل من فقه في سياق دين الله ونفعه، فإن ما بعثني الله به، قد علمتُ وعلمتُ، ومثال من لا يرفع بذلك رأسه ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به⁽²⁾. إن الغيث يعد من الحاجات الأساسية، وكذلك الهدى والعلم، ويُعتبر العلم ضرورة، خاصةً عندما أشار إلى أن فقدان العلم يعد من علامات انتهاء عمارة هذه الدنيا.

من هنا، ينبغي على دولة الإسلام أن تسعى لتوفير سبل التعليم والثقافة للأفراد، حيث لا يتحقق الإلزام القانوني في شريعة الإسلام معناه الصحيح إلا بتوفير التوجيه الفكري والنفسي من خلال التربية والتعليم والتثقيف⁽³⁾. وقد قامت دولة الإسلام والقائمون عليها، منذ نشأتها، بتوضيح الهدى للمسلمين وللناس كافة. فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل معلمين إلى مختلف

¹ سي قطب، مصدر سابق، ص93.

² رواه البخاري، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، رقم 79، ومسائل، كتاب الفضائل، باب: بيان مثل ما بعثه النبي(ص)، رقم 2282.

³ د. محمد فتحي عثمان، من اصول الفكر السياسي الاسلامي، ص305.

مناطق شبه الجزيرة العربية، مثلما أرسل مصعب بن عمير وعبد الله بن أم مكتوم إلى يثرب بعد بيعة العقبة الثانية. كما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم سبعين شابًا يُسمَّونَ بالقراء إلى بئر معونة، استجابة لدعوة عامر بن مالك، وقد ضحى هؤلاء المعلمون بحياتهم نتيجة لعدوان وقع عليهم⁽¹⁾.

وفي غزوة بدر، عندما لم يتوفر الفداء لبعض الأسرى، جعل النبي صلى الله عليه وسلم فداءهم أن يعلموا أبناء الأنصار الكتابة⁽²⁾. وروي عن عامر الشعبي: "كان فداء الأسرى من أهل بدر أربعين أوقية، فمن لم يكن عنده علم عشرة من المسلمين فكان زيد بن حارثة ممن علم⁽³⁾". ومن المعروف أن بدل الغداء كان ملكًا لبيت المال، كما الأموال التي أخذها من الأسرى في المعركة، وقد أدرجت في بيت المال، مما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل التعليم مقابل الغداء، معناه أنه دفع أجرة المعلمين من بيت المال.

أما بالنسبة لما يلزم المسلم في شؤون حياته الخاصة، فإن سائر العلوم الأخرى تعد فرض كفاية على المسلمين، لا يسقط عنهم الإثم إلا إذا قام به البعض بما يحقق الكفاية، مثل الطب، والهندسة، والصناعات، وغيرها من المعارف التي تعود بالفائدة العامة على المسلمين وتلبي احتياجاتهم في حياتهم اليومية.

أما بالنسبة للتطبيب، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوقاية بكافة السبل، حيث قال: "قَرَّ من المجذوم كما تقرَّ من الأسد⁽⁴⁾". كما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد: "ماذا سمعت من رسول الله عن الطاعون؟"، فأجاب أسامة: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الطاعون رجسٌ أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به في أرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع في أرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه⁽⁵⁾". كما حثَّ عليه السلام على التداوي عند المرض، حيث ذكر عن أنس رضي الله عنه: "قدم أناس من

¹ رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: العون بالمدد، رقم 3064.

² رواه احمد عن ابن عباس، انظر الصحيح الجامع 727/2.

³ د. محمد فتحي عثمان، مصدر سابق، ص 306.

⁴ رواه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رقم: 5705.

⁵ رواه البخاري كتاب الاحاديث الانبياء، باب: حديث الغار ، رقم: 3473 ومسلم ، كتاب السلام،

باب: البطاعون والطيرة والكهانة وغيرها، رقم 2218.

عكل أو عرينة فاجتووا المدينة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلفاح وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فلما صحوا قتلوا راعي النبي⁽¹⁾.

وبذلك يصبح التطبيب واجباً على الدولة من حيث كونه جزءاً من الشؤون التي يجب رعايتها، ولا يمكن تجاهل أهمية توفير الطبيب لتجنب الضرر على الناس. ومن هنا يتبين أن التطبيب يشكل جزءاً أساسياً من واجبات الدولة⁽²⁾.

إن هذا "الثالث الاجتماعي" (الأمن، التعليم، الصحة) هو ما يربط الفرد بمجتمعه ودولته. فالأمن يحافظ على الدين والنفس والمال والعرض، والتعليم يحافظ على العقل، والصحة تحافظ على الأبدان، وبهذا تستقيم حياة الناس وتزدهر.

ثانياً: تحقيق قاعدة الرفاه في المجتمع

إن الإسلام، بعقيدته وأفكاره، وأنظمتها ومفاهيمه، يجب أن ينعكس في سلوك أفرادها. فهو ليس مجرد مجموعة من الإرشادات والمواعظ أو أفكار مثالية، بل هو عقيدة ونظام يجب أن يتجسد في الشخصيات والواقع. وهذا ما أسفر عن ظهور نماذج إنسانية حية، ووقائع عملية تتحقق، وسلوكيات وتصرفات مرئية ومسموعة تترك بصماتها في الحياة اليومية وتاريخ الأمم. وكان الإسلام روح يتجسد في هؤلاء الأشخاص ليحولهم ويصيغهم بشكل جديد، ليمنحهم نشأة مغايرة. لقد شهد الإسلام العصور الماضية بأروع التطبيقات العملية في مختلف ميادين العدالة الاجتماعية بين الناس، سعياً لتحقيق مستوى معيشة عادل وضمن الرفاهية والأمن والاستقرار للجميع.

1- توفير فرص عمل لكل مواطن

حين يكون العمل وسيلة لتأمين احتياجات الإنسان الأساسية، يصبح من الضروري أن يُقابل هذا العمل بأجر عادل. ولا بد أن يكون هذا الأجر كافياً لتغطية الحاجات الأساسية من طعام وشراب وملبس ومسكن، ما يفرض قاعدة جوهرية مفادها: لا يجوز أن يقل الأجر عن الحد الأدنى الذي يكفل كرامة الإنسان ويصون حياته⁽³⁾.

¹ رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب ابوال ابل والذوام والغنم ومرابضها، رقم: 233، واللفظ له، ورواه مسلم، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين، رقم: 1671.

² عبد الرحمن المالكي، السياسة الاقتصادية المثلى، ص 180.

³ د. ابراهيم عيسى عبده، القران والدراسات الاقتصادية، ص 269.

2- ضمان للعاطلين عن العمل والتكفل بهم

من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الدولة في النظام الإسلامي توفير فرص العمل للجميع. فإن وجد من هو قادر على العمل ولكنه لا يجد فرصة، أو كان عمله لا يسد حاجته، وجب على الدولة أن تعينه وتوفر له أسباب الكفاية. وقد أشار الإمام النووي إلى أن من مستحقي الزكاة من يُعطى منها ما يخرج من الفقر إلى الغنى، بحيث يحصل على كفايته بشكل دائم، وهو ما نص عليه الإمام الشافعي.

فمن كانت مهنته تحتاج أدوات، يُعطى ما يكفيه لشرائها، سواء كانت قليلة أو كثيرة، بشرط أن تحقق له عائداً يغطي نفقاته السنوية، بحسب اختلاف الزمان والمكان وطبيعة الحرفة. فبائع الجواهر مثلاً قد يُعطى عشرة آلاف درهم إذا كانت لا تكفيه أقل من ذلك، أما الخياط، أو النجار، أو القصاب، فيُعطى ما يمكنه من شراء مصدر دخل دائم كأرض أو حصة في مشروع تفي بحاجاته المستمرة

إذا لم يكن الشخص محترفاً، ولا يتقن أي صناعة أو تجارة أو نوع من المكاسب، فإنه يُعطى ما يكفيه طوال عمره، وفقاً لما هو معتاد في بلاده. هذا لا يُقدَّر بكفاية سنة واحدة فقط، كما ذكر البغوي والغزالي وآخرون من الخراسانيين، حيث قالوا إنه يُعطى كفاية سنة ولا يزداد عليها، لأن الزكاة تُؤخذ كل سنة، وبالتالي يُعطى الشخص ما يكفيه طوال السنة⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن الرأي الأول، الذي يعتمد على كفاية العمر، هو الرأي الذي اختاره العراقيون وبعض الخراسانيين، كما نص عليه الشافعي رحمه الله⁽²⁾.

ولا يخفى على ذي الفطرة السليمة الدور الكبير للزكاة في فتح أبواب العمل، وتوجيه الأموال للاستثمار، والحد من تكديس الثروات في أيدي فئة قليلة من الناس. كما تساهم الزكاة في تقليص الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل. وهذا يظهر المعنى الحقيقي للزكاة التي تعمل على نمو المال والإنسان معاً، مما يعزز الاقتصاد ويخفف من وطأة الفقر⁽³⁾. وعندما ننظر إلى الأصناف الثمانية التي تُصرف لهم الزكاة، نجد أنهم من الفئات المحرومة والضعيفة

¹ المجموع للنزوي، 194/6.

² المصدر نفسه، 203-202/6.

³ عفان احمد محمد التوم، العدالة الاجتماعية منظور مقارن، مجلة التنوير، العدد 50/16.

والمعوزة، وبذلك يتم إخراجهم من دائرة الحاجة إلى دائرة الاكتفاء، مما يقوي الروابط الاجتماعية ويعزز التكافل بين الأفراد، ويسهم في نشر الأمن والطمأنينة والمودة.

ويقول يوسف القرضاوي: "إذا توافرت للناس كفايتهم وكفاية من يعولون، استطاعوا أن يطمئنوا في حياتهم، ويتوجهوا بالعبادة الخاشعة إلى ربهم الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف.⁽¹⁾"

3- الاهتمام بفئة المحرومين والضعفاء:

لقد تحدث فقهاء الإسلام عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، وبينوا أن جزءاً من مصارف بيت المال يُخصص لرعاية الفقراء والمرضى وعلاجهم، وكذلك للإنفاق على اللقطاء الذين لا مال لهم. كما أن الخلفاء الراشدين كانوا حريصين على هذه الرعاية، واهتموا بتفاصيلها. ومن الأمثلة على ذلك، كتاب الإمام علي رضي الله عنه إلى واليه في مصر، حيث ذكره بمراعاة حقوق المساكين.

إن المسؤولية تجاه الفئات الضعيفة في المجتمع مثل المساكين، والمحتاجين، والمرضى، واليتامى، وكبار السن، وذوي الحاجة، تقتضي اهتماماً خاصاً. وقد ورد في كتاب له: «ثم الله الله في الطبقة السفلى، من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس، والزمنى». وتُعتبر هذه الطبقة الأكثر احتياجاً للإنصاف والرعاية. لذلك، يجب تخصيص جزء من بيت المال لهم، حيث إنهم أولى بالرعاية من غيرهم. وفي هذا السياق، يجب على الدولة أو المجتمع أن يتعهد بتلبية حقوق هؤلاء، خاصة اليتامى، وكبار السن، والمحتاجين الذين لا يملكون القدرة على السؤال.

رعاية الأطفال واليتامى، واللقطاء، وذوي العاهات، والمطلقات، والأرامل، والشيوخ، والمنكوبين، هي مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمجتمع والدولة. فعندما تقوم الدولة بدورها، فإنها تلتزم بتنفيذ حكم الشرع، كما كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كان يمد يد العون للعاجزين، بل وكان يزوجهم. إذا قامت الدولة بهذه الواجبات، فإنها تكون قد أدت ما عليها، وإذا لم تقم بذلك،

¹ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 69/2.

فإن القضاء يحكم عليها، ويلزمها كما قرره الفقهاء. هذا المبدأ الذي سبق الإسلام في تطبيقه، ويجب على بيت المال تنفيذ هذه الأحكام.

وتتضح من هذه النصوص والتطبيقات العملية مسؤولية الدولة في ضمان توفير الكفاية لجميع أفراد المجتمع. فإذا كان الشخص قادراً على العمل، فيجب على الدولة أن تتيح له الفرص المناسبة. أما إذا لم تتوفر له فرص العمل أو كان عاجزاً، فيجب على الدولة ضمان حقوقه من خلال تأمين مستوى حياة يُعد العدل من أبرز الوسائل التي تُزيل الأحقاد والكرهية من النفوس، كما يُعتبر من أنجح وأهم العلاجات للمشكلات النفسية والاجتماعية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- 1- العدل من المقاصد الكبرى التي جاء بها الشرع؛ فقد بُعثت الرسل، وأنزلت الكتب لتحقيقه، وهو في الوقت ذاته أداة رئيسية لضمان استقرار المجتمعات وأمنها.
- 2- لا يستقيم حال الحكم إلا بتحقيق العدل على أرض الواقع، وبتغيبه تزول الممالك. وقد قدمت الدولة الإسلامية الأولى نموذجاً رائداً في تجسيد العدل وترك أثر طيب في التاريخ.

ثانياً التوصيات:

- 1- وجوب إسناد المهام إلى أصحاب الكفاءة الذين يتحلون بالأمانة والعلم والدين والعدالة، ممن تتوفر فيهم صفات علي(عليه السلام) في شجاعته.
- 2- الدعوة إلى إحياء فريضة الزكاة لما لها من أثر فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز روح التكافل والتراحم والتآلف بين أفراد المجتمع.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- 1- العدل من المقاصد الكبرى التي جاء بها الشرع؛ فقد بُعثت الرسل، وأنزلت الكتب لتحقيقه، وهو في الوقت ذاته أداة رئيسية لضمان استقرار المجتمعات وأمنها.

2- لا يستقيم حال الحكم إلا بتحقيق العدل على أرض الواقع، وبتغييبه تزول الممالك. وقد قدمت الدولة الإسلامية الأولى نموذجاً رائداً في تجسيد العدل وترك أثر طيب في التاريخ.

ثانياً التوصيات:

1- وجوب إسناد المهام إلى أصحاب الكفاءة الذين يتحلون بالأمانة والعلم والدين والعدالة، ممن تتوافر فيهم صفات علي(عليه السلام) في شجاعته.

2- الدعوة إلى إحياء فريضة الزكاة لما لها من أثر فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز روح التكافل والتراحم والتآلف بين أفراد المجتمع.

المصادر:

القران الكريم

- 1- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، 13/4.
- 2- اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح
- 3- ابن منظور، لسان العرب، 2/2838.
- 4- الجرجاني، التعريفات.
- 5- ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/415.
- 6- محمد غعمارة، الاسلام وحقوق الانسان.
- 7- أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمان، 1988.
- 8- ارسنت فيشر، الاشتراكية والفن، ترجمة اسعد حليم، بيروت، دار القلم، 1980.
- 9- بول يتليش، الحيب والقوة والعدالة، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.
- 10- يوسف حبي، الانسان في ادب وادي الرافدين، بغداد، سلسلة موسوعة الصغيرة، 1980.
- 11- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1981.
- 12- نادية فرحان زامل السوداني، العدالة الاجتماعية في حكم علاقات العمل (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2012.
- 13- جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة قانونية مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
- 14- ثروت البدري، اصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، 1/184.

- 15- خميس محمد هارون أبو بكر، العدالة الاجتماعية كأحد ركائز البنين المالي في الشريعة الإسلامية وفي الانظمة الوضعية.
- 16- مرتاد ديانى ، اتساق الحريات الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، معالم النموذج الليبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي
- 17- حمدي جمدي النشار، النظم الاقتصادية
- 18- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط،(244 امن)دار الحجدبث ، القاهرة،2008
- 19- د.خيرة بن سويسي،محددات العلاقة بين الامن الاسريوالتنمية المستدامة،كتاب المؤتمر الدولي للدراسات التربوية والاسرية : الامن الاسريسييل لتنمية مجتمعية شاملة،منشورات مؤسسة منارات الفكر الدولية،اسطنبول-تركيا،2022،
- 20- السيد احمد فرج،الاسرة في ضوء الطكتاب والسنة،دار الوفاء ، مصر،1986.
- 21- ابراهيم محمد، الامن الاسريدراسات ومرتكزات،الموقع الالكتروني <https://howiyapress.com>تاريخ الزيارة (2025/5/8)
- 22- عبد القادر عودة،المال والحكم في الاسلام.
- 23- عبد الرحمن بن ناصر السعدي،تيسير كريم الرمن في تفسير كلام المنان.
- 24- سيد قطب، العدالة الاجتماعيةتن في الاسلام.
- 25- ابن هشام، السيرة النبوية،190/2-192.
- 26- رواه البخاري ، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، رقم 79، ومسائل، كتاب الفضائل ، باب: بيان مثل ما بعثه النبي(ص) ، رقم 2282.
- 27- د. محمد فتحي عثمان، من اصول الفكر السياسي الاسلامي ،ص305.
- 28- رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير،باب: العون بالمدد،رقم 3064.
- 29- رواه احمد عن ابن عباس، انظر الصحيح الجامع727/2.
- 30- رواه البخاري، كتاب الطب،باب الجذام ،رقم:5705.
- 31- رواه البخاري كتاب لاحاديث الانبياء،باب:
- حديث الغار ، رقم: 3473 ومسلم ، كتاب السلام، باب: البطاعون والطيرة والكهانة وغيرها،رقم 2218.

- 32- رواه البخاري ، كتاب الوضوء ، باب ابوال الابل والدوام والغنم ومرابضها ، رقم:233،
واللفظ له، ورواه مسلم ، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين ، رقم:1671.
- 33- عبد الرحمن المالكي، السياسة الاقتصادية المثلى.
- 34- د. ابراهيم عيسى عبده، القران والدراسات الاقتصادية.
المجموع للنزري، 194/6.
- 35- عفان احمد محمد التوم، العدالة الاجتماعية منظور مقارن، مجلة التنوير ، العدد50/16.
- 36- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 69/2